العـــدد ٢٠٤
يونيـــــو
٢٠٢٣

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

القاعدة القومية للدراسات

قائمـــة ببليوجرافيـــة عـــن **الحمايـــة الاجتماعيـــة**
وخلاصـــــــة توصـــــــيات الدراســـــــات

نشـرة شـهرية تصـدر عـن مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ
القـــرار التـــابع لمجلـــس الـــوزراء المصـــري

www.idsc.gov.eg

القاعدة القومية للدراسات

قائمـــــــة ببليوجرافيـــة

الحمايـــة الاجتماعيـــة وخلاصـــة توصـــيات الدراســـات

عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥-١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ تتويجًا لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعَّاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية المُعلن عنها في أبريل٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية ، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بالإضافة إلى فوز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

رئيس المركز
السيد/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير
د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية لمحور المعلومات والبيانات

الإشراف العام
أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات
مدير التحرير
أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات
رئيس فريق العمل
أ. حسن محمد
فريق العمل
وليد أبو ضيف، نورهان توفيق
التصميم الجرافيكي
م. إسلام راشد
المراجعة
الإدارة العامة للجودة
المراجعة الفنية
أ. حسام شومان
التدقيق اللغوي
أ. سمر فيصل

القاعدة القومية للدراســـــــات

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

يتناول هذا القسم نبذة عن القاعدة القومية للدراسات، والهدف من النشرة الشهرية التي تصدر عن هذه القاعدة، ومقدمة عن موضوع النشرة، وهو (الحماية الاجتماعية). 2

خلاصة توصيات الدراسات

يتناول هذا القسم أهم التوصيات التي تم استخراجها من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة في موضوع (الحماية الاجتماعية). 3

بيانات الدراسات

يتناول هذا القسم بيانات الدراسات التي تناولت موضوع (الحماية الاجتماعية)، وتشمل هذه البيانات: عنوان الدراسة - المؤلف - الناشر - سنة النشر - المستخلص - المصدر. 11

كشاف المؤلّف

يتناول هذا القسم قائمة بالمؤلفين المشاركين في نشرة الدراسات، وهذه القائمة مرتبة هجائيًا، وأمام كل مؤلف رقم النشرة. 43

ملخص تنفيذي

تمثّل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات التي تتناول موضوعات وبحوثًا تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، سواء صدرت عن هيئات أو مؤسسات أو مراكز بحوث مصرية أو إقليمية أو دولية. ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه. وتصدر النشرة شهريًّا، وتضم في كل عدد موضوعًا من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل مصر.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (٣٠) بيان دراسة باللغة العربية في موضوع الحماية الاجتماعية، والمتاحة على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٣، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات التي صدرت عن الجهات البحثية التالية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان، كلية الزراعة بجامعة المنصورة، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة بني سويف، الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعين، كلية التجارة بجامعة طنطا، كلية التجارة بجامعة دمياط، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسيوط، كلية البنات بجامعة عين شمس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، منظمة العمل العربية، كلية الحقوق بجامعة المنوفية، كلية التجارة بجامعة عين شمس، صندوق النقد العربي، كلية التربية بجامعة طنطا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مقدِّمة عن الحماية الاجتماعية

تعد سياسات الحماية الاجتماعية هي محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع، والتي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجتمع، من خلال خطط علمية تحدد برامج ومشروعات موجهة من الدستور والتشريعات بما يحقق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في المجتمع.

ونشرة "القاعدة القومية للدراسات: خلاصة توصيات الدراسات" تقدِّم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة، والتي تتناول موضوع **الحماية الاجتماعية**، وتم اختيار أهم التوصيات التي خلُصت إليها هذه الدراسات كما يلي:

خلاصة توصيات الدراسات

- تفعيل استراتيجية التمكين رباعية الأبعاد (البعد المعرفي - البعد الاقتصادي - البعد السياسي - البعد النفسي (للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية لمساعدتهم على إشباع احتياجاتهم والتعامل مع مشكلاتهم، مع تفعيل برامج المساندة الاجتماعية لهم، وإكسابهم العديد من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تؤهلهم للمشاركة في مختلف الأنشطة والبرامج وفعاليات الحياة الإنسانية، ومنحهم أكبر قدر من الاعتماد على الذات وتلبية احتياجاتهم المرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتؤثر على حياتهم.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية من الوصول بسهولة إلى المدارس والتنقل داخلها، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية والمناسبة لظروف تلك الفئة، مع الاهتمام بالتخطيط السليم للمناهج الدراسية وأساليب التقويم وارتباطها بالأهداف الخاصة بهم من أجل تحقيق الدمج الاجتماعي.

- تنظيم برامج إرشادية تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم بهدف تنمية وعيهم بالسياسة القومية لرعاية وتعليم هؤلاء الأشخاص، مع تصميم برامج اجتماعية وإعلامية لتعديل اتجاهات أفراد المجتمع، وخاصة العاملين بالمدارس العامة مديرين ومعلمين وأولياء الأمور، تجاه هؤلاء الأشخاص حتى تتاح لهم الظروف المناسبة للظهور والتفوق، مع إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الأنشطة المختلفة داخل المدرسة وفقًا لقدراتهم من خلال المشاركة الفعلية في البرامج الرياضية والاجتماعية ووسائل اللعب والترفيه.
- إعداد الكوادر العلمية القادرة على تحقيق أهداف سياسة الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وبناء قدراتهم حتى يكونوا قادرين ومؤهلين للتعامل مع تلك الفئة، وتحقيق أقصى استفادة من عملية الدمج الاجتماعي لهم.
- تدريب العاملين بالمؤسسات التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية لرفع كفاءتهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتقديم خدمات ذات جودة بإجراءات مبسطة للتخفيف عن كاهل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم.
- التوسع في إنشاء مشروعات التأهيل المرتكز على المجتمع كاستراتيجية عمل نحو دمج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بالمجتمع، والحد من الإعاقة وتغيير النظرة السلبية لنظرة إيجابية، مما يساعد في المشاركة الفاعلة لتلك الفئة في التنمية، والتنسيق مع الجهات المختلفة لإعداد الإحصاءات الدقيقة عن أعدادهم، والاستفادة منها عند وضع الخطط والبرامج الخاصة بالرعاية والتأهيل.
- إجراء البحوث والدراسات الميدانية للتوصل إلى المستجدات الحديثة في مجالات التأهيل الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وتفعيل سياسات الحماية الاجتماعية لتلك الفئة في المجتمع، ومساعدتهم في الاستفادة من برامج التأهيل الاجتماعي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وتوفير الدعم المالي والمادي للتوسع في إنشاء مؤسسات جديدة يمكنها تقديم خدمات لهذه الفئة.

- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تنمية وتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والاستفادة من قدراتهم، واستثمارها في اكتساب الخبرات والمعارف والمهارات المناسبة لتأهيلهم مجتمعيًا، مع تسهيل إجراءات الحصول على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، وخاصة للنساء وكبار السن، من خلال زيادة المعاشات والتأمينات للحد من الفقر مع تأكيد نسبتهم في برامج الإسكان.
- تطوير الأساليب والآليات المناسبة التي تساعد في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية، من خلال صياغة التشريعات ودعم التنظيمات المحلية المسؤولة عن تحقيق أهداف هذه التشريعات.
- تبني حملات إعلامية حول قضية الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية تسهم في استثارة الرأي العام ومؤسسات المجتمع لتبني استراتيجيات فاعلة وعاجلة لرعاية هؤلاء الأشخاص، ودعم سياسات الحماية الاجتماعية لهم، والقائمة على أساس الشراكة بين الدولة والقطاع العام والخاص، وتفعيل دور مراكز الإعلام الجماهيرية في تنظيم الحملات الإرشادية، والمبادرات والتوعية ببرامج وأنشطة الحماية الاجتماعية المقدمة لهم، وتغطية المشاركات الرياضية لهم إعلاميًا، والتعريف بالأبطال وحاملي الميداليات والاهتمام بهم ليكونوا نموذجًا محفزًا لتلك الفئة.
- تقديم أفكار مبتكرة لحل مشكلات الباعة الجائلين وتلبية احتياجاتهم، وعمل مقترحات للمشروعات البحثية المرتبطة بهم وإرسالها إلى الجهات المانحة الوطنية والدولية، والعمل على بناء قدرات العاملين في المنظمات المهتمة بهؤلاء الباعة حول كيفية تقدير احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، مع توفير دورات لتدريب المدربين في مجال تأهيل الباعة الجائلين صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

- دعوة العمال في القطاع غير الرسمي، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، لزيادة الوعي والمعرفة بحقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية، والمطالبة بها في إطار المسؤولية الاجتماعية وثقافة الحقوق والواجبات، مع تسهيل إجراءات حصول العمال في القطاع غير الرسمي على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، وبرامج الحد من الفقر، وضمان نسبتهم في برامج الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- إنشاء مجلس قومي لتنمية القطاع غير الرسمي؛ بحيث يعمل على توفير البيئة المناسبة لأنشطته، ويساهم في مواجهة كل المعوقات التي تحول دون تنميته. مع الاهتمام بالتدريب التحويلي، وتركيز مجهودات التنمية المحلية على استهداف العناصر التي تعمل خارج المنشآت من النساء، ويقمن بأنشطة قليلة الإنتاجية لا تحتاج إلى أية مهارات، وتحويلها إلى قوة عاملة مرتبطة بأنشطة إنتاجية يكتسبن من خلالها مهارات جديدة من خلال برامج واسعة للتدريب التحويلي، وإعادة التأهيل باعتباره جزءًا لا يتجزأ من برامج مكافحة الفقر.
- عمل ندوات توعية ببرامج الحماية الاجتماعية؛ لتنمية وعي المواطنين بالدور الذي تقوم به الوحدات الاجتماعية في تبني قضايا الحماية الاجتماعية، والاهتمام بالمشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة، وبدء برامج الحماية الاجتماعية بالأسر الأشد فقرًا، وتزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تؤهلهم لتحقيق عمليات التمكين، وتقديم مشروعات مناسبة لتلك الأسر.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتبني سياسات مستجيبة للنوع لتحقيق الأمن الاجتماعي وتتضمن تلك السياسات أنشطة خاصة بالمجتمعات المحلية، وتعبئة جهود المرأة وتنظيمها من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات أو الإدارات القطاعية على جميع المستويات؛ من أجل تحسين مشاركة المرأة.
- السعي إلى توفير مظلة للتأمينات الاجتماعية للمرأة التي تمارس أنشطة اقتصادية بالقطاع غير الرسمي على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية ؛ رأفة بها وبأسرتها، وذلك من خلال التنسيق مع هيئة التأمينات الاجتماعية.

- تعبئة جهود المرأة وتنظيمها من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات أو الإدارات القطاعية على جميع المستويات؛ من أجل تحسين مشاركة المرأة، والسعي لتوفير مظلة للتأمينات الاجتماعية للمرأة التي تمارس أنشطة اقتصادية بالقطاع غير الرسمي على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية رأفة بها وبأسرتها، وذلك من خلال التنسيق مع هيئة التأمينات الاجتماعية.
- ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعظيم الأثر الإيجابي والفعال لبرامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في أوقات الأزمات ؛ لضمان الاستعداد للأزمات المستقبلية من خلال توسيع نطاق تمكن البرامج واستحداث أخرى تصمم على نحو أكثر مرونة يجعلها قابلة للتكيف مع الأزمات الصحية والكوارث الاقتصادية والبيئية، قادرة على مواجهة التحديات، وتغطي كل الفئات المهمشة والفقيرة وذوي الإعاقة والعمال غير النظاميين وكبار السن للتخفيف من معاناتهم في أوقات الأزمات وغيرها، ومراعاة أن تشمل رعاية التأمين الصحي الشامل، مع إعداد ومتابعة قاعدة بيانات لتسجيل تلك الفئات الأكثر تضررًا في إطار خطة تحقق العدالة الاجتماعية، وهي أحد أهم أهداف السياسة العامة للدولة.
- ضرورة الربط بين برامج الحماية الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالسياسات والبرامج الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تنجح وتستمر في تحقيق أهدافها مالم تعالج الاختلالات الهيكلية والأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة.
- وضع آليات لتحقيق التعاون والتماسك الاجتماعي من خلال الشراكات بين جميع قوى المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وإفساح المجال لمشاركة المواطنين والمتطوعين خاصة في أوقات الأزمات لتوطيد حس المواطنة والمسؤولية تجاه المجتمع.
- ضرورة إيلاء الأولوية بزيادة حجم الاستثمارات في القطاع الطبي وتوفير التمويل الكافي لضمان توافر المستلزمات الطبية والوقائية اللازمة وتجهيز المستشفيات؛ تحسبًا لأية أزمات صحية طارئة في المستقبل، فضلًا عن ضرورة التعاون الدولي في توفير اللقاحات اللازمة.

- اتساع برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الإرشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي، وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني، وهذا يتطلب آليات تنفيذية تتمثل في الآتي:
  - التنسيق بين مستويات التأثير المجتمعي التنموي المتمثلة فيما يلي:
    - مستوى التخطيط القومي (Macro): التنسيق بين أجهزة الدولة على مستوى محافظات الجمهورية والوزارات المختصة: الضمان الاجتماعي، الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي.
    - مستوى الأقاليم (Miso): التنسيق بين المديريات الخدمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي المعنية بالأسرة.
    - مستوى الوحدة الأسرية (Micro): التعامل المباشر مع الأسرة من خلال الخدمات الداعمة لتحسين المستوى المعيشي، الإرشاد والتوجيه الأسري، وحل النزاعات الأسرية.
  - تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية للخدمات الأسرية تتسم بالترابط بين الأجهزة القومية الداعمة للأسرة ومنظمات المجتمع المدني والوحدات الأسرية، كما تتصف بالتحديث لبياناتها، فتمتد إلى الوحدات الأسرية واحتياجاتها من متطلبات الخدمات التي تتلقاها.
- تحديد مؤشرات رقمية محددة زمنيا يحددها الجهاز التخطيطي والمتابعة - التابع لجهاز الدولة (مجلس رئيس الوزراء) - يتطلب الآتي: قاعدة بيانات ترتبط زمنيًّا بشبكة الدولة بشكل مركزي يمكن التواصل المباشر بين مركز المعلومات وقواعد البيانات بالنسبة للمؤسسات الخدمية وربطها بالمستويات الإدارية العليا (الإدارة-المديرية-الوزارة-المجالس القومية المتخصصة) وعلى المستوى الأفقي (المؤسسات القاعدية-منظمات المجتمع المدني) من الآليات التي تحقق الرشادة التخطيطية في ضبط تناسب الموارد المكفولة والاحتياجات الواقعية للأسر الفقيرة باختلاف طبيعة أوضاعهم الإشكالية.

- يتطلب لتحسين الوعي للأسرة وجود برامج وأنشطة توعوية لفئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأوضاعهم الأسرية ومستويات التعليم المختلفة ومسؤولياتهم الأسرية بشكل عام، وتتطلب حملات التوعية الآليات المتمثلة في الآتي:
  - تكامل البرنامج التوعوي الطبي، الديني، الاجتماعي، مما يتطلب تنسيق حملات التوعية بين وحدات الإرشاد الأسري بالمراكز الصحية، دار الإفتاء، وحدات الإرشاد النفسي والاجتماعي الأسري بجمعيات تنمية المجتمع وما يماثلها ومع المؤسسات التعليمية ما قبل الجامعية والجامعية.
  - تلاميذ المدارس ما قبل الجامعي (مع مراعاة نوعية المعلومات والموضوعات محل المناقشة والمرحلة التعليمية) بالتركيز على طاعة الوالدين وحقوق الأخوة والمساواة.
  - طلاب الجامعة والشباب بالتركيز على قيمة الحياة الأسرية ومستلزمات بناء الأسرة ومقوماتها والمعلومات الطبية والصحية.
- الدور الداعم والرقابي لمراكز ووحدات الحماية الاجتماعية الأسرية، حيث أن غالبيتها خاصة الموجودة في المناطق الريفية والقرى والنجوع تحتاج إلى الدعم الفني والخدمات الطبية.
- استمرار الحكومة في تنفيذ برامج الدعم والضمان الاجتماعي المقدمة للفقراء والتي تستهدف تحسين مستوى المعيشة والمتمثلة في: تكامل وكرامة (بطاقة التموين)، الدعم الغذائي للقوات المسلحة (السيارات المتنقلة)، استمرار جهود الحكومة في تطبيق التأمين الصحي الشامل، حملات العلاج المجاني (مشروع الـ ١٠٠ مليون صحة، الكشف المبكر لسرطان الثدي)، الزيادة في الاستحقاقات الخاصة بالمعاشات بما يتناسب مع الزيادة في قيمة السلع الأساسية والأدوية.

- يمثل الدور النقابي المختصة به الأجهزة الحكومية مطلبًا أساسيًا في ضبط الأداء الإداري لتوزيع المخصصات المادية (المالية - العينية) للأسر الفقيرة، وعليه فإن التحول الرقمي وميكنة الخدمات إحدى أهم آليات ضمان حصول المستحقين على أشكال الدعم من الحماية الاجتماعية، ومدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.
- تطبيق مصفوفة أولويات الخدمات والفئات المستحقة الأولى بالرعاية التي تتطلب الآليات المتمثلة في الآتي:
  - مصفوفة الخدمات: تحدد الموارد المكفولة والمخصصة (المادية) بخطة الدولة لحماية الأسرة اجتماعيًا، وتقدير كفايتها لتغطية حد الأمان الخدمي.
  - مصفوفة الاحتياجات: استهداف الأسر الأكثر فقرًا الأولى بالرعاية بشكل مباشر بكل محافظة مع مراعاة القرى والنجوع والعشوائيات والبدو والمجتمعات الجديدة، ويمكن تنميط مستويات للاحتياجات وفقًا للآتي: الحاجات الأساسية (المأكل، المشرب، المسكن)، الاحتياجات الضرورية (الرعاية الصحية، الخدمات التعليمية، الخدمات الأسرية)، الاحتياجات المعيشية (الخدمات التوعوية، الخدمات البيئية، الخدمات الوقائية).
- اتساق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز النمو والتوسع في الطلب على العمالة وتنمية المشروعات وإيجاد فرص العمل والتشريعات القادرة على زيادة النمو الاقتصادي ومرونة سوق العمل ووضع السياسات والبرامج التي تتيح تحقيق ذلك وصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان فرص العمل اللائقة.
- زيادة القدرات الإحصائية لقياس رصد الفقر مع التركيز على القياس المتعدد الأبعاد واستخدام البيانات استخدامًا تحليليًا لأغراض صنع القرار من خلال بناء نظم معلومات لتجميع كل البيانات المتاحة ذات الصلة بالفقر وفرص العمل.
- وضع استراتيجيات دعم النمو الاقتصادي التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة وتهيئة بيئة تمكينية تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي وتعزز القدرات البشرية الأساسية من خلال زيادة التعاون الإقليمي بين الدول باتباع نهج متكامل ومتماسك لتعزيز النمو وزيادة فرص العمل والتماسك الاجتماعي.

القاعـدة القوميـة للدراسـات
قائمـــة ببليوجرافيـــة

1) الأبعاد العلمية لسياسات الحماية الاجتماعية للفقراء: رؤية تحليلية

المؤلف: أيمن خليفة جاد محمد | **الناشر:** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب | **٢٠٢٣**

المستخلص: يعد تحليل سياسات الحماية الاجتماعية من المجالات المهمة والضرورية لمن يهتم بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، فمحللو السياسات يبحثون في جذور المشكلة للتعرف على أسبابها والعواقب المرتبطة بها، وهذا يتطلب منهم الدقة أو المهارة أو الخبرة التي تمكنهم من استخدام نماذج ومداخل وأدوات وأساليب تحليل سياسات الحماية الاجتماعية، لخدمة احتياجات المواطنين كأفراد في المجتمع أو كمسؤولين. فهذه الدراسة تلقي الضوء على العملية التحليلية لسياسات الحماية الاجتماعية والأبعاد العلمية المرتبطة بها للتعرف على خصائص عملية تحليل سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء، وحتمية التحليل في إطار متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠، ومداخل وأساليب وأدوات والمشكلات التي تواجه العملية التحليلية، ومهارات المخطط الاجتماعي في تحليل سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن نتائج تحليل سياسات الحماية الاجتماعية تسهم في تغيير اللوائح والقوانين والتشريعات الاجتماعية لتناسب واقع المجتمع، وتناسب أي تغيرات قد تطرأ على هذا الواقع.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة تزويد محللي سياسات الحماية الاجتماعية بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من تقدير الاحتياجات الفعلية للفئات الأولى بالرعاية من خلال جمع البيانات والمعلومات ومشاركة المستفيدين، وتحليل التغيرات التي طرأت على السياسة العامة.

المصدر: مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية: مج٤، ع٣، مارس ٢٠٢٣

2) آليات برامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاقتصادية لفقراء الريف

المؤلف: جمال محمد محمد إسماعيل | **الناشر:** المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة | **٢٠٢٣**

المستخلص: يوضح الاستقراء العميق للتاريخ أن الفقر آفة ترعرعت بالبلدان النامية عبر حقب تاريخية سحيقة، مشكّلًا خطرًا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر، وبالتالي فإن الحد من الفقر يتضمن آليات المشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي، وفي هذا الإطار هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آليات برامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الريف.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن الغالبية العظمى من العاملين ببرنامج تكافل وكرامة على درجة عالية من المعرفة والمهارة في القيام بمهامهم؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي كان الفرد قادرًا على الإبداع والابتكار والتفكير العلمي السليم.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- أن تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بعمل دراسة دورية للظروف المعيشية والاقتصادية للمستفيدين من برامج تكافل وكرامة، ودراسة أسعار السلع في السوق، وربطها بقيمة الدعم المقدم لضمان توفير درجة مقبولة من الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

المصدر: مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية: ع٣٨، يناير ٢٠٢٣

3) تحديد احتياجات الرعاية الاجتماعية للباعة الجائلين وبرنامج مقترح من منظور تنظيم المجتمع لإشباعها

المؤلف: إبراهيم صبري أحمد حسنين | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان | **٢٠٢٣**

المستخلص: هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد مستوى احتياجات الرعاية الاجتماعية للباعة المتجولين، وأهم المشكلات التي تواجههم، وتصميم برنامج مقترح من منظور تنظيم المجتمع لإشباع تلك الاحتياجات. تعد من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل للباعة الجائلين بنطاق جامعة حلوان وعددهم (70) بائعًا متجولًا في نطاق جامعة حلوان ومحطة مترو جامعة حلوان. استخدمت الدراسة أداة هي استبانة لتحديد احتياجات ومشكلات الباعة الجائلين.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن مستوى الاحتياجات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للباعة الجائلين متوسط، بينما مستوى الاحتياجات النفسية للباعة الجائلين مرتفع. وأشارت الدراسة إلى أن أهم مشكلات الباعة الجائلين تضمنت الملاحقة الأمنية من الحي والبلدية وسوء معاملة الزبائن، وعدم القدرة على دفع إيجار المحلات ومضايقات المحلات وغلاء الأسعار، وعدم توفر أماكن للبيع.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع برنامج مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لإشباع احتياجات الباعة الجائلين الموجودين حول نطاق جامعة حلوان. تضمن البرنامج مجموعة من الأهداف والموجهات والاستراتيجيات والتكنيكات، كما حدد البرنامج الجهات المشاركة، وأهم الأدوات التي يعتمد عليها، وأدوار المنظم الاجتماعي.

المصدر: مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية: ج٣، ع٦٢، أبريل ٢٠٢٣

4) تحليل السياسة الاجتماعية لتمكين المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي كإحدى آليات الأمن الاجتماعي

المؤلف: عماد محمد محمد عبد السلام | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم | **٢٠٢٣**

المستخلص: يعد القضاء على الفجوة النوعية بين أفراد المجتمع، والتي تقدر بمقدار الاختلافات والتمايز بين الأفراد على أساس الجنس، وذلك فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات المجتمعية، وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات، وزيادة معدلات مشاركة المرأة بالتنمية، من خلال إعادة صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة الفجوة النوعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تمكين المهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا ومن بينهم المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي. لذلك هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات الاجتماعية بالدول النامية والتي من بينها مصر، باستخدام نهج السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع (Gender-Responsive Policy) حيث إنه أحد المناهج التي طُرحت لتحليل الأسلوب المتبع في توظيف موازنات الدول الموجهة لتلبية أولويات المرأة، وكذا الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات في استخدام التمويلات الموجهة للحد من الفقر، وتعزيز العدالة بين الجنسين.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- على الرغم من جهود الدولة لسد الفجوة النوعية في سوق العمل، والتي تمت في إطار التزام مصر باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فإن هناك العديد من المتطلبات التي تحتاج إلى المزيد من الجهد واتخاذ بعض التدابير والإجراءات، لزيادة فاعلية السياسات الاجتماعية لدعم المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتبني سياسات مستجيبة للنوع لتحقيق الأمن الاجتماعي.

المصدر: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية: مج٢، ع٣١، أبريل ٢٠٢٣

5) دور المشاركة المجتمعية في دعم البرامج الاجتماعية للمرأة الفقيرة

المؤلف: فاطمة محمود حسن | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان | ٢٠٢٢

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المشاركة المجتمعية في دعم البرامج الاجتماعية للمرأة الفقيرة من خلال عرض مدخل وصياغه لمشكلة الدراسة وأهمية وأهداف وتساؤلات ومفاهيم الدراسة، وتحديد أهمية وأهداف المشاركة المجتمعية وأنواعها وصورها والاستراتيجيات التي تستند إليها لتفعيل دور المشاركة المجتمعية بالجمعيات الأهلية، وذلك من خلال عرض مدخل عن المشاركة المجتمعية وتوضيح أهم الاستراتيجيات والأدوات والأدوار التي يستخدمها المنظم الاجتماعي في تفعيل دورها في الجمعيات الأهلية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- لا شك أن تفعيل دور الجمعيات الأهلية التي تخدم وتعزز صور تعاون مع كل المؤسسات المعنية بشؤون الأسر الفقيرة، تحقق الهدف الأسمى من تمكين هذه الأسر ودفعها نحو المزيد من المشاركة في عملية التنمية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تركيز الاهتمام على الجمعيات الأهلية كإحدى أجهزة تنظيم المجتمع، وكضرورة مجتمعية لما تقوم به من أعمال تساند المجتمعات في مواجهة مشكلات الأسر الفقيرة.

المصدر: المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية: مج٤، ج١، يناير ٢٠٢٣

6) مساهمة برنامج الحماية الاجتماعية "تكافل" في تحسين نوعية الحياة للريفيين ببعض قرى مركز ميت غمر محافظة الدقهلية

المؤلف: محمد عبد الهادي رمضان فاضل | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة برنامج تكافل في تحسين نوعية الحياة للريفيين (صحيًا- وتعليميًا- واقتصاديًا- واجتماعيًا - ونفسيًا)، وتحديد درجة رضا الريفيين المستفيدين من برنامج تكافل عن البرنامج، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين المستفيدين من برنامج تكافل وبين درجة مساهمة البرنامج في تحسين نوعية الحياة لهم، وتم تحديد ريف مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية كمجال جغرافي لإجراء البحث.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين متغيري النوع، والحالة التعليمية وبين درجة مساهمة برنامج تكافل في تحسين نوعية الحياة للمستفيدين منه (تعليميًا- ماديًا- ونفسيًا- وإجمالًا). وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين متغير مدة الاستفادة من البرنامج وبين درجة مساهمة برنامج تكافل في تحسين نوعية الحياة للمستفيدين منه صحيًا- تعليميًا- وإجمالًا).

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بتسهيل إجراءات الحصول على البرنامج من كشف طبي وخلافه وجعله في المركز نفسه على الأقل وليس في المحافظات ؛ لأن معظم المستحقين ما بين مرضى ومعدمين ماديًا لا يتحملون مشقة وتكاليف السفر.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع٢، فبراير ٢٠٢٣

7) نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب العالمية والمحلية: تكافل وكرامة نموذجًا

المؤلف: أيمن خليفة جاد محمد | **الناشر:** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب | **٢٠٢٣**

المستخلص: يعاني المجتمع المصري وخاصة الريف من الفقر المدقع ونقص الخدمات والحرمان الشديد الذي يتعرض له فقراء الريف، مما دفع بالحكومة المصرية إلى تبني حزمة من الإجراءات، والبرامج، والمبادرات الرئاسية التي تستهدف مساندة الطبقات الفقيرة، والفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا. هذه المبادرات تمثلت في برامج الحماية الاجتماعية للفقراء، والتي تقدم المساعدات الاجتماعية للفقراء على شكل برامج نقدية أو عينية "برنامج الدعم النقدي المشروط"، والذي يستهدف مد مظلة الحماية الاجتماعية لتصل للأسر الفقيرة والضعيفة في المجتمع بما يسهم في توفير الخدمات الأساسية لهم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس في كل أقاليم ومحافظات الجمهورية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

قامت الحكومة المصرية بتبني العديد من برامج الحماية الاجتماعية في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم، كما قدمت العديد من خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية ؛ سعيًا لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- إيجاد شبكة حماية اجتماعية عادلة تستهدف الفئات التي تعانى من الفقر بجميع أشكاله، والذي يحول دون إشباع احتياجاتها الأساسية، وضمان حقوق أطفالها الصحية والتعليمية، والعمل على القضاء على الفقر ومعالجة الأوضاع الهشة التي تواجهها الأسر الفقيرة، وتحسين الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي.

المصدر: مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية: مج٤، ع٣، مارس ٢٠٢٣

8) واقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوى الإعاقة الحركية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م

المؤلف: أحلام فرج عليان عبد المنعم | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة بني سويف | **٢٠٢٣**

المستخلص: يفتقر الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج وخدمات الحماية الاجتماعية، وخاصة الأشخاص ذوى الإعاقة الحركية، وفي ضوء رؤية ٢٠٣٠ أدركت الدولة المصرية أهمية تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ؛ لذلك دعت إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كل الفئات ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، واستهدفت هذه الدراسة تحديد واقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، وكذلك تحديد المعوقات التي تعوق تحقيق الحماية لهذه الفئة، والتوصل إلى بعض الآليات المقترحة لتحقيق وتفعيل الحماية لهم من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية. وتنتمي هذه الدراسة وفقًا لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- المتوسط العام لواقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بلغ (١,٧١) ونسبة ٥٧%، وهو معدل منخفض، وهذا يشير إلى أنه ما زال في المجتمع المصري الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة في حاجة إلى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية مع ضرورة التوعية ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية بحيث تصل إلى كل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع أليات مقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

المصدر: مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية: مج٤، ع٣، مارس ٢٠٢٣

9) آليات التخطيط الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين في مصر

المؤلف: حمادة رجب مسلم عثمان | **الناشر:** الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين | **٢٠٢٢**

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لمجموعة من آليات التخطيط الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين في مصر، وتحديد مستوى البرامج الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، الصحية، النفسية، التعليمية، الترفيهية، الثقافية التي تحقق الحماية الاجتماعية للاجئين، كما تسعى لتحديد الصعوبات التي تعوق تحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين في المجتمع المصري، وتحديد متطلبات تحقيقها، والجهود المبذولة ووسائل التغلب على ضعف تلك البرامج، وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية ، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل والعينة، وتم تجميع البيانات بواسطة استبيان لعينة عشوائية من اللاجئين المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وعددهم (٢٠٠) مفردة، استبيان مع المسؤولين والإخصائيين الاجتماعيين وعددهم (٤٠) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- شملت وسائل التغلب على ضعف برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للاجئين وضع خطط تحدد ميزانية تكفي لسد احتياجاتهم، إضافة إلى عدم العدالة في توزيع الخدمات، يليها وضع استراتيجية سليمة تتناسب مع الواقع، وتوعية اللاجئين بأهمية المشاركة المجتمعية لتحسين أوضاعهم.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- التوصل إلى بعض آليات التخطيط الاجتماعي التي تساهم في تحقيق برامج الحماية الاجتماعية للاجئين منها ما يلى: (الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني- التخطيط الجيد- توفير الموارد والإمكانات- تحقيق العدالة الاجتماعية- توفير قاعدة معلوماتية - المساندة المجتمعية - تحسين نوعية الحياة)، وضرورة تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية وآليات تنفيذها بمؤسسات رعاية اللاجئين.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية: مج٧٤، ع٣، أكتوبر ٢٠٢٢

10) الحماية الاجتماعية ومعالجة إشكاليات الأسرة

المؤلف: محمد أحمد محمود عبد الرحيم
الناشر: كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة بني سويف | ٢٠٢٢

المستخلص: يأتي اهتمام الحكومات بالكيان الأسري لعدة اعتبارات أهمها: منع انفصال الأطفال عن البيئة الطبيعية وهي الأسرة، وبالتالي تضمن بذلك توفير الرعاية والحماية الشاملة التي تعد مطلبًا في تحقيق التنمية، التي تتمثل في تنمية رأس المال البشري، استنادًا إليه يأتي الهدف الاستراتيجي المعني بتحسين مستوى معيشة المواطن المصري متضمنًا: الحد من الزيادة السكانية، متوازيًا مع توفير الوحدات السكنية المناسبة ببناء المدن الجديدة للقضاء على التجمعات العشوائية غير الآمنة اجتماعيًا وسلوكيًا في المقام الأول، وهو ما يحقق البيئة الإيجابية التي ينشأ بها المواطن بشكل مبكر منذ النشأة الاجتماعية الأولى في الأسرة، ما يدعو إلى الاهتمام بمشكلاتها ومكانتها المجتمعية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية، وعليه فإن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل نتائج الدراسات العلمية والتجارب الدولية المعنية بالحماية الاجتماعية للأسرة، وتحديد مستخلصات عملية تقنن برامج الحماية الاجتماعية الأسرية وآليات تفعيلها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية للخدمات الأسرية تتسم بالترابط بين الأجهزة القومية الداعمة للأسرة ومنظمات المجتمع المدني والوحدات الأسرية، وتتصف بالتحديث لبياناتها، وتمتد إلى الوحدات الأسرية واحتياجاتها من متطلبات الخدمات التي تتلقاها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- اتساع برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الإرشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي، وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني.

المصدر: مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية: مج٢، ع١، مارس ٢٠٢٢

11) دور الوحدات الاجتماعية في تطبيق برامج الحماية الاجتماعية لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة

المؤلف: محمد سيد عدلي | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم | ٢٠٢٢

المستخلص: تهتم الحكومة المصرية بالحماية الاجتماعية من خلال توفير البرامج الخاصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر من خلال البرامج المختلفة التي تطلقها وزارة التضامن الاجتماعي، وتستهدف هذه البرامج الأسر الفقيرة التي تضم أفراد الأسر، سواء القادرين على العمل أو غير القادرين على العمل في الفئات المختلفة، وتتمثل هذه البرامج في مساندة تلك الأسر الفقيرة بهدف تمكين هذه الأسر اقتصاديًّا واجتماعيًّا ومساعدتها من الخروج من دائرة الفقر، نظرًا لأن برامج الحماية الاجتماعية تعد منظومة متكاملة للتمكين والتأهيل لدخول هذه الأسر إلى سوق العمل والحصول على وظائف لائقة، وهو يستكمل منظومة الحماية الاجتماعية من البرامج الاجتماعية المقدمة للفقراء لمساعدتهم على الانتقال من الدعم إلى الاستقلالية المالية والاكتفاء الذاتي والاستثمار في الأفراد المستهدفين من خلال تعديل سلوكياتهم وتشجعهم على الدخول في الأنشطة الإنتاجية والانتقال من الاتكال على التحويل النقدي من شبكة الحماية إلى الاستقلال المادي عبر تطوير رأس المال البشري، والثقافة المالية والمهارات الحياتية والتدريب والاستثمار في الأعمال التجارية الجماعية والصغيرة الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الوحدات الاجتماعية أسهمت في تحرير الأسر الفقيرة من الوصمة التي طالما عانوا منها بسبب الحالة الاقتصادية، مما ساعد الأسرة على التفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة لفتح قنوات تسويق جديدة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة عقد ندوات توعية ببرامج الحماية الاجتماعية؛ لتنمية وعي المواطنين بالدور الذي تقوم به الوحدات الاجتماعية.

المصدر: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث لاجتماعية: مج٢٩، ع١، أكتوبر ٢٠٢٢

12) فعالية البرنامج القومي لتطوير الريف المصري في تحقيق الحماية الاجتماعية المستدامة للمجتمعات المستهدفة

المؤلف: مخلص رمضان محمد بليح | **الناشر:** الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعين | ٢٠٢٢

المستخلص: تعد التنمية هدفًا تسعى لتحقيقه أغلب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، على اعتبارها وسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية، في محاولة للخروج من دائرة التخلف والالتحاق بركب التقدم الذي يسير بمعدلات سريعة، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى برامج الحماية الاجتماعية للمجتمعات المستهدفة، وقياس مستوى فعالية البرنامج القومي لتطوير الريف المصري في تحقيق الحماية الاجتماعية للمجتمعات المستهدفة، وتحديد الصعوبات التي تواجه هذه البرامج.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الصعوبات التي تواجه فعالية البرنامج القومي لتطوير الريف المصري في تحقيق الحماية الاجتماعية للمجتمعات المستهدفة (٢,١٩)، وجاء في المقدمة صعوبة تحديد الأولويات في هذه البرامج، وضعف الدعم المقدم للمؤسسات التي تقدم الخدمات لأفراد المجتمعات المستهدفة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تقديم تصور تخطيطي مقترح لزيادة فعالية البرنامج القومي لتطوير الريف المصري في تحقيق الحماية الاجتماعية المستدامة للمجتمعات المستهدفة، والاستعانة بالخبراء في وضع خطط المشروعات وبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة، والعمل على نشر ثقافة مهنية تدعم هذه البرامج.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية: ع٢، يوليو ٢٠٢٢

13) متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا

المؤلف: أحلام فرج عليان عبد المنعم | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان | **٢٠٢٢**

المستخلص: يفتقر الكثير من العمال إلى برامج وخدمات الحماية الاجتماعية، وخاصة العمال في القطاع غير الرسمي ومنهم عمال البناء والتشييد، ونتيجة للتأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا والتحول الذي طرأ على العالم بأكمله، دعا ذلك إلى ضرورة توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كل الفئات في كل المجتمعات وقطاعات العمل المختلفة، لذلك كان لا بد من بحث ودراسة متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، وتحديد المعوقات التي تعوق تحقيق الحماية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، وتنتمي هذه الدراسة وفقًا لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتمثل المجال المكاني للدراسة في عينة من عمال البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة عددها(٤١) عاملًا، وتمثل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت خلال الفترة من ١٢/٢/٢٠٢٢م حتى ٢٠/٢/٢٠٢٢م.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغ المتوسط العام للمقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا ٢,٧٢ وهو معدل مرتفع، لذلك لا بد من ضرورة تحرك الحكومات بسرعة لحماية العمال من التداعيات، والمطالبة بإجراءات عاجلة وواسعة النطاق ومنسقة لحماية العمال في أماكن العمل، وتحفيز الاقتصاد ودعم الوظائف والدخول للعمال الذين يعملون في العمالة غير الرسمية والذين تأثروا أكثر بكثير من الأزمات السابقة، خاصة في وجود انتشار وباء كورونا.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- دعوة وتحريك العمال في القطاع غير الرسمي وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة لزيادة الوعي والمعرفة بحقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بها في إطار المسؤولية الاجتماعية وثقافة الحقوق والواجبات.

المصدر: مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية: ج١، ع٥٨، أبريل ٢٠٢٢

14) متطلبات تفعيل برامج جمعية رعاية المسجونين وأسرهم في تحقيق الحماية الاجتماعية لأبنائهم

المؤلف: صباح حسن **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم ٢٠٢٢

المستخلص: يعد أبناء المسجونين من أكثر الفئات تعرضًا للمشكلات والضغوط المترتبة على سجن عائلهم، والتي تستلزم ضرورة تحقيق الحماية الاجتماعية لهم. ومن ثم فقد قامت الباحثة بتحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل برامج جمعية رعاية المسجونين وأسرهم في تحقيق الحماية الاجتماعية لأبنائهم. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لأبناء المسجونين المستفيدين من خدمات الجمعية وللأخصائيين الاجتماعيين والخبراء في هذا المجال وذلك بالاستعانة بمقياس لتحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل برامج جمعية رعاية المسجونين وأسرهم في تحقيق الحماية الاجتماعية لأبنائهم، والتعرف على طبيعة المعوقات التي تعترض جهود هذه الجمعيات بغية التوصل إلى متطلبات لتفعيل برامج هذه الجمعيات، ولكي تستثمر طاقاتهم وتستغل إمكانياتهم وتحقيق الحماية الاجتماعية لهم.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم جاهزية الخدمات الاقتصادية المتمثلة في الإعانات الاقتصادية ؛ حيث أكدت الدراسة أنها لا تكفي ولا تناسب احتياجات الأبناء نظرًا لقلة المعونة والتمويل.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم مشروعات الأسر المنتجة لأسر المسجونين وأبنائهم من خلال جهود الدولة في برامج الحماية الاجتماعية، والتوسع في عمل الندوات والمؤتمرات التي تستهدف انخفاض معدلات الجريمة والانحراف.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية: مج٢٧، ع١، أبريل ٢٠٢٢

15) الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

المؤلف: آمال ضيف بسيوني | **الناشر:** كلية التجارة بجامعة طنطا | **٢٠٢١**

المستخلص: لا شك أن أزمه تفشي فيروس كورونا كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية على جميع دول العالم ؛ حيث أصابت الاقتصاد الدولي بالركود، وفي إطار هذا الوضع المتردي اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الآليات وبرامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الأزمة على الفئات الأكثر تضررًا، ولتحقيق ذلك ناقشت هذه الدراسة أربعة محاور أساسية تتلخص في تداعيات جائحة فيروس كورونا الاجتماعية والاقتصادية، وتأثير فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة، وبرامج الحماية الاجتماعية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة، وأخيرًا الآليات وبرامج الحماية الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة لاحتواء فيروس كورونا.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة أن برامج الحماية الاجتماعية والإجراءات التي انتهجتها الحكومة كان لها دور إيجابي إلى حد ما في احتواء أزمة فيروس كورونا، فضلًا عن الجهود التي قامت بها وزارة التضامن الاجتماعي بالاشتراك مع الوزارات المعنية في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة واستحداث برامج أخرى (برنامج سكن وبرنامج فرصة وغيرها).

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة الربط بين برامج الحماية الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالسياسات والبرامج الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تنجح وتستمر في تحقيق أهدافها ما لم تعالج الاختلالات الهيكلية والأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة .

المصدر: المجلة العلمية للتجارة والتمويل: مج٤١، ع٢، أبريل ٢٠٢١

16) تأثير جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على قطاع التأمين في مصر

المؤلف: مها محمد زكي علي	**الناشر:** كلية التجارة بجامعة دمياط	٢٠٢١

المستخلص: تواجه شركات التأمين واقعًا جديدًا، والذي تمثل في جائحة كورونا؛ فكان بمثابة اضطراب طويل الأمد لعملائها وموظفيها ومستثمريها ومورديها، وأصبح نطاق التهديد ومدته وشدته غير معروف حتى الآن، وعليه هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأبعاد المحتملة لتأثير جائحة كورونا على قطاع التأمين، والأدوات التي تمتلكها شركات التأمين لمواجهة هذه الأزمة، والأدوات التي يجب بناؤها لمواجهة هذه التحديات غير المسبوقة، وكيف يمكن لشركات التأمين التعلم من هذه الأزمة والخروج بنموذج أعمال قوي؟.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أوضحت الدراسة تأثير الجائحة على إدارة العمل في شركات التأمين، وما أحدثته من تكاليف إضافية أو انقطاع في الأعمال أو خسارة أخرى نتيجة للفيروس. كما تناولت الدراسة تأثير الجائحة على زيادة التعويضات المسددة وانخفاض الأقساط المحصلة والتغيرات في عمليات الاكتتاب وزيادة الاعتماد على إعادة التأمين.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة استخدام طرق وأساليب إدارة المخاطر وحل المشكلات لصياغة الحلول المناسبة للأزمات المفاجئة التي تواجه النظام الاقتصادي وقطاع التأمين كجزء منه. مع الأخذ في الاعتبار التقنيات الناشئة، مثل اعتماد الوسائل التكنولوجية لإدارة المطالبات وإجراء التحليلات، وإدارة عمليات الاحتيال، ونمذجة الأمراض المعدية.

المصدر: المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية: مج٢، ع١، ج٢، يناير ٢٠٢١

17) التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المؤلف: عصام بدري أحمد محمد | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسيوط | **٢٠٢١**

المستخلص: يشهد عصرنا الحالي تطورات كبيرة ومتسارعة في العديد من الميادين بفعل التطور التكنولوجي والتقني وثورة الاتصالات والمعلومات، وفي هذا الإطار هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية، وتحديد فوائده وتقنياته، وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيق استراتيجية التحول الرقمي، وأخيرًا المقترحات التي تساعد على تفعيل التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن فوائد التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية، تمثلت في سرعة الأداء لتقديم الدعم وتوصيله للفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعية، وتفادي ازدحام منافذ خدمات برامج الحماية الاجتماعية. وتعزيز الشفافية والحوكمة في تقديم خدمات برامج الحماية الاجتماعية، وعدالة توزيع خدمات برنامج تكافل وكرامة بسبب دقة المعلومات، وسرعة الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمواطنين المرتبطة بتقديم خدمات برنامج الحماية الاجتماعية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة تعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات ودمجها في تصميم العمليات والأنشطة المختلفة على كل المستويات داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المصدر: جلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية: مج٢٤، ع١، يوليو ٢٠٢١

18) تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر: تحليل تاريخي

المؤلفون: ندى جمال شديد، فاتن أحمد الحناوي، دينا مفيد حسن | **الناشر:** كلية البنات بجامعة عين شمس | ٢٠٢١

المستخلص: تعرف سياسات الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج التي تنفذها الدول بهدف التخفيف عن المواطنين ومساعدة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، وحمايتهم من الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سياسات الحماية الاجتماعية في مصر من حيث نشأتها وتطورها خلال المراحل التاريخية المختلفة وصولًا إلى لوضع الراهن لتلك السياسات، كما هدفت أيضًا إلى محاولة معرفة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على نوعية برامج الحماية الاجتماعية المطبقة بالمجتمع المصري خلال تلك المراحل.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- على الرغم من تخصيص الحكومة المصرية نسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة لبرنامج الحماية الاجتماعية فإن تأثيرها على الفقر وتنمية رأس المال البشري ما زال محدودًا، وتتفق تلك النتيجة مع ما قدمته الدراسات السابقة؛ حيث أشارت معظمها إلى عدم انتقال مصر بعد إلى دولة الرفاهية لتشمل العقد الاجتماعي الجديد.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- زيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري، وضرورة تدخل الدولة لتحمل مسؤولية العدالة الاجتماعية بشكل كامل، وذلك من خلال: استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تقديم الدعم، والجمع بين الاستهداف الجغرافي (حيث يرتفع معدل الفقر) وتحديد الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، والربط بين ما تحصل عليه هذه الفئات، وخلق قاعدة بيانات دقيقة تسمح باستيعاب الفئات المستحقة للدعم واستبعاد الفئات غير المستحقة.

المصدر: مجلة بحوث: ع٨، ج١، أغسطس ٢٠٢١

19) جائحة كوفيد-١٩ في المنطقة العربية فرصة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية

المؤلف: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا | **الناشر:** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا | **٢٠٢١**

المستخلص: قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩ كانت نُظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ضعيفة ومجزأة ومكلفة، وتفتقر إلى الشمول والشفافية والاستدامة، وكان أبرز التحديات يتمثل في نقص الاستثمار في هذه النُظم وفي عدم شمولها للفئات السكانية المعرضة للمخاطر، وقد ألقت أزمة كوفيد-١٩ الضوء على المشكلات، وأتاحت فرصة تاريخية لمعالجة بعض التحديات التي تواجه نُظم الحماية الاجتماعية، لذلك هدفت الدراسة إلى وضع سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو رشيد ومنهجي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- كشفت الاستجابة لجائحة كوفيد١٩- من منظور الحماية الاجتماعية عن إدارة سياسية قوية تجلت في توجيه قدر كبير من الأموال نحو تلبية احتياجات الفئات المعرضة للمخاطر، وفي تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال إنشاء صناديق التضامن واستخدامها على نحو مبتكر.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو رشيد ومنهجي، ومكافحة عدم المساواة، ودعم مبدأ عدم إهمال أحد على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٣٠.
- توسيع نطاق التغطية إلى الفئات التي كانت مستبعدة سابقًا، مثل العمال غير النظاميين والمهاجرين واللاجئين، وتكييف تدخلات الحماية الاجتماعية، مثل خطط التغذية المدرسية، مع تغيّر الظروف بسبب القيود التي فرضتها الجائحة، وزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية لإدارة المستفيدين؛ وزيادة التقارب بين تدخلات الإغاثة الإنسانية والحماية الاجتماعية التنموية.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا.

20) سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

المؤلف: منار محمود راشد | **الناشر:** الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية | **٢٠٢١**

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى رصد محاولة الحكومة المصرية لتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، حيث التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، التي تستهدف التخفيف من الفقر، وأيضًا الآثار السلبية المحتملة للإصلاح الاقتصادي على أشد شرائح في السكان فقرًا والأولى بالرعاية في مصر، ويعد برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة من أكبر استثمارات الحكومة المصرية في تنمية رأس المال البشري. وهو برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي. تتولى وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذه، ويستعرض البحث برامج الحماية الاجتماعية، ومدى كفاية المساعدات الضمانية في الحد من الفقر في الريف والحضر، ودور برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الفقر والحد من التسرب.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تركيز جهود الحكومة المصرية على توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة كميات السلع الغذائية التي تصرف من خلال بطاقات الدعم التمويني.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع سياسات سليمة وبرامج فعالة للحماية الاجتماعية خاصة في المناطق الفقيرة، حيث اقترنت فترة التحول التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بتحديات سياسية واقتصادية، كان لها أثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي مما يستوجب تدعيم وإصلاح هذه السياسات والبرامج وتوسيع نطاق تغطيتها.

المصدر: مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية: ع٦، يوليو ٢٠٢١

21) تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر: دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة) بمحافظة أسيوط

المؤلف: سناء محمد زهران عمر | **الناشر:** كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان | ٢٠٢٠

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى الحد من الفقر والذي يعد أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري، وذلك بتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تعد واحدة من آليات الأمان الاجتماعي المستخدمة للتخفيف من البؤس والفقر الذي أصاب بعض فئات المجتمع، وتتمثل شبكات الأمان الاجتماعي لهذه الدراسة في البرامج الموجهة للفئات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع المصري المقدمة من قبل الدولة (برنامج الدعم النقدي المشروط - تكافل وكرامة) بمحافظة أسيوط.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- حصول محافظة أسيوط على لقب المحافظات الأكثر فقرًا على مستوى الجمهورية، وبلغت نسبة السكان الفقراء فيها ٦٦,٧%، وهي النسبة الأعلى بين محافظات جمهورية مصر العربية. .

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع تصور تخطيطي مقترح يسعى لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر وشبكة الأمان الاجتماعي ممثلة في برنامج الدعم النقدي المشروط - تكافل وكرامة.

المصدر: مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج١، ع٤٨، أبريل ٢٠٢٠

22) دراسة حول تأثير جائحة كورونا/ كوفيد-١٩ على أنظمة الحماية الاجتماعية

المؤلف: منظمة العمل العربية | **الناشر:** منظمة العمل العربية | **٢٠٢٠**

المستخلص: تمثل الحماية الاجتماعية أساسًا وإطارًا عامًا لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعكس قدرة الدول على توزيع الثروة عبر الإنفاق العمومي في برامج تضمين لأفراد الأمن الاجتماعي دون تمييز، ويعد الحق في الحماية الاجتماعية شرطًا أساسيًّا لضمان الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة وفق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والحق في التنمية العادلة، ونظرًا لما يعيشه العالم الآن من كارثة إنسانية لتعرض أغلب سكانه إلى وباء كورونا المستجد بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، وفي هذا الإطار تضمنت هذه الدراسة أبرز التحديات التي تعيشها أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقتنا العربية في ظل التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا، وما تقتضيه من حلول ترتقي بمستوى التطلعات، وذلك من خلال دراسة تأثير جائحة كورونا على أوضاع العمل ودور أطراف الإنتاج في تعزيز شروط العمل اللائق، وإصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية، ومعايير العمل ودورها في مواجهة تداعيات الجائحة، ودعم أسس الحوار الفاعل وعلاقات العمل الحكيمة، وأخيرًا آثار جائحة كورونا على بيئة العمل.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ضعف البنية التحتية للاتصالات في عدد من الدول العربية من أبرز تحديات التحول نحو بيئة العمل الرقمية التي لم تصبح خيارًا بل ضرورة تقتضيها الحاجة إلى الخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تبني تكنولوجيات أكثر تقدمًا لمواكبة التطور السريع جدًّا في التقنيات عبر التطبيقات المختلفة للهاتف المحمول؛ لمواجهة التحولات المستقبلية في بيئة العمل.

المصدر: سلسلة كراسات السياسات: ع٩، يناير ٢٠١٩

23) تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاستدامة الزراعة المصرية

المؤلف: نهلة محمد مصطفى جندية | **الناشر:** كلية الحقوق بجامعة المنوفية | ٢٠٢٠

المستخلص: يُعد مبدأ المواطنة من الموضوعات المهمة التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب المشرع المصري، على الرغم من أنها ترتبط بمناحي الحياة المختلفة، وأنها من الموضوعات التي تثير حمية الباحثين، ورجال السياسة، وعلماء الفقه القانوني والدستوري، وتستحوذ على تفكيرهم، وفي هذا الإطار، تناولت هذه الدراسة ماهية مبدأ المواطنة والتمييز بين المبدأ والمفاهيم الأخرى المشابهة، والأسس التي يقوم عليها مبدأ المواطنة، وأخيرًا التوصيات حول التشريعات التي تكرس مبدأ المواطنة وحقوقها، مع وضع آليات تشريعية لمنع التمييز العدو الأول للمواطنة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- للوحدة الوطنية مفهوم جامع يشمل كل من ينتمي إلى الوطن برابطة المواطنة من دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس، لذا يتلازم مفهوم المواطنة مع مفهوم الدولة الوطنية القوية وشرعية النظام السياسي بها، وأن محاولة إضعاف دور الدولة يترتب عليه بالتبعية إضعاف مفهوم المواطنة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- إنشاء سلطة إدارية مستقلة تسمى الهيئة العليا لمكافحة التمييز وعدم المساواة، يكون للهيئة العليا اختصاص بكل تمييز مباشر أو غير مباشر، يحظره القانون أو تتطلبه الالتزامات الدولية التي مصر طرف فيها.

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج٥٢، ع٢، ٢٠٢٠

24) نظام مقترح لجعل نظم المعاشات أكثر فعالية واستدامة لمواجهة نفقات المعيشة وزيادة الرفاهية للمستفيدين بالتطبيق على جمهورية مصر العربية

المؤلف: عبد النبي أحمد عواد | **الناشر:** كلية التجارة بجامعة عين شمس | ٢٠٢٠

المستخلص: تهدف نظم التأمينات الاجتماعية إلى حماية دخول المؤمن عليهم في حالة تعرضهم للخطر، وعلى الأخص أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة، وكذلك تعديل قيمة المعاشات دوريًا كلما ارتفعت الأرقام القياسية للأسعار حتى يحتفظ المعاش بقوته الشرائية، وفي هذا السياق هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على نظام المعاشات المصري، وكيفية تطويره ليصبح أكثر استدامة وفعالية لمواجهة الظروف الاقتصادية التي يمر بها أصحاب المعاشات للارتقاء بمستوى معيشتهم ورفاهيتهم.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توفير ضمان اجتماعي: يقوم على خيارات اقتصادية مستدامة يسعى باستمرار إلى تغطية الفئات السكانية المختلفة واستمرار ضمان المساواة في الخدمات.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وجود جهة إشرافية ممثلة في البنك المركزي للإشراف على بنك التأمينات المقترح، والهيئة المصرية للرقابة على التأمين للإشراف على صناديق الاستثمار لتكون بمثابة أداة لتحقيق الحوكمة الفعالة القائمة على مسؤولية هذه الجهات الاستثمارية.

المصدر: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، أكتوبر ٢٠٢٠

25) نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية

المؤلف: صندوق النقد العربي | **الناشر:** صندوق النقد العربي | ٢٠١٩

المستخلص: تستهدف هذه الدراسة الوقوف على سمات نظم الخدمة المدنية في الدول العربية، والوضع الراهن لإصلاحات هذه النظم سواء من حيث مبررات الإصلاح، وطبيعة سياسات الإصلاح التي يتم تبنيها في هذه البلدان، وكذا التحديات التي تواجه هذه الإصلاحات، وجهود البلدان العربية لمواجهتها، وماهية التعديلات المرتبطة بالإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي التي فرضها تطبيق إصلاحات نظم الخدمة المدنية. من جانب آخر، تتطرق الدراسة إلى بعض التجارب الدولية والدروس المُستفادة فيما يتعلق بهذا النوع من الإصلاحات، بما يسمح بالتركيز على التجارب الناجحة، وتبادل الخبرات للخروج بتوصيات بناءة على صعيد عملية صنع السياسات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم وجود نموذج واحد لإصلاح نظام الخدمة المدنية يصلح لكل الدول. كما أنه لا يوجد نموذج وحيد كفيل بتقديم حلول سحرية للتحديات المتجذرة في نظم الخدمة المدنية لا سيما في الدول النامية، حيث إن خصوصية كل دولة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بما يفرض عليها توجهًا نحو عناصر بعينها لإصلاح نظم الخدمة المدنية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- مساندة جهود الدول الأعضاء في تطبيق حزم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة التي يجري تطبيقها في مجالات بعينها من بينها إصلاحات نظم الخدمة المدنية، وصناديق التقاعد، وأسواق العمل والمنتجات، وتعزيز التنافسية، واستهداف الفقراء.

المصدر: صندوق النقد العربي

26) استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة

المؤلف: نيفين عبد المنعم محمد إبراهيم | **الناشر:** الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين | ٢٠١٨

المستخلص: ركزت هذه الدراسة على الاهتمام المتزايد بمشكلة الفقر، حيث يعد موضوع الفقر والفقراء في مصر من أهم اهتمامات الدولة في الفترة الأخيرة، وتهتم أيضًا بزيادة مشكلة الفقر في مصر، والتي برزت في تدني مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية، وتقديم أوجه الرعاية الأساسية للأسر والفئات المحرومة، والاهتمام المتزايد بتفعيل الدور الحيوي للجمعيات الأهلية، ودورها من خلال تفعيل برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها للأسر الفقيرة، وذلك باستخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة كأحد مداخل طريقة تنظيم المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية بين استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة وتحسين مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية المقدمة للأسر الفقيرة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- أهمية مساهمة الجمعيات الأهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات التي تطبقها هذه الجمعيات، مثل: التنسيق والاتصال والمتابعة والتقويم للبرامج التي تقدمها الجمعية، وضرورة قياس تأثير برنامج التدخل المهني باستخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة لتعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٥٩، ج٢، يناير ٢٠١٨

27) تقدير حاجات الرعاية الاجتماعية لعمال محاجر الرخام كمدخل لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم

المؤلف: نورا عطية كامل رشوان | **الناشر:** الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين | ٢٠١٨

المستخلص: على الرغم من الاهتمام الكبير بعمال محاجر الرخام، فإنهم يواجهون العديد من المشكلات المختلفة، كالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتطلب تدخلًا من أجل تلبية احتياجاتهم، وتوفير الحماية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية لهم. والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقدير حاجات الرعاية الاجتماعية لعمال محاجر الرخام كمدخل لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، وتهدف أيضًا إلى تحديد الاحتياجات الاجتماعية والحاجات الاقتصادية والنفسية والصحية لعمال محاجر الرخام كمدخل لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، وتحديد معوقات إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لهؤلاء العمال، والتوصل لتصور مقترح يمكن من خلاله العمل على إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تحديد الاحتياجات المختلفة لعمال محاجر الرخام والاهتمام بهذه القضية على المستوى العالمي والمحلي على اعتبار أنها قضية قومية حضارية تتصل بمستقبل المجتمع وبخطة بنائه وتطوره.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- وضع تصور مقترح يمكن من خلاله العمل على إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية للطبقات الوسطى في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٦٠، ج٦، يونيو ٢٠١٨

28) دور الإخصائي الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات من منظور طريقة خدمة الجماعة

المؤلف: أسماء جمال عبد اللاه أبو زيد | **الناشر:** الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين | **٢٠١٨**

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الفعلي للإخصائي الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات، وتحقيق الحماية الصحية والاقتصادية والتعليمية لهن، وهدفت أيضًا إلى تحديد الوسائل التي يستخدمها الإخصائي الاجتماعي أثناء قيامه بدوره، وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بدوره، والتوصل إلى دور مقترح لتفعيل دوره لتحقيق الحماية الاجتماعية من منظور طريقة العمل مع الجماعات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- نقص الوعي المجتمعي بخطورة مشكلة ديون النساء الغارمات ؛ نظرًا للدور الضعيف لوسائل الإعلام في عرض المشكلة.
- عدم تعاون البنوك في تسديد ديون الغارمات، وغياب الدور الفعلي لرجال الأعمال في مساعدة النساء الغارمات، وصعوبة الحصول على الموارد المجتمعية اللازمة لتقديم الحماية الاجتماعية لهم.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تحقيق الحماية الصحية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للنساء الغارمات، مع تبادل الخبرات والمعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية فيما بينهم، وحضور دورات تدريبية تتعلق بكيفية تحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات.

المصدر: مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٥٩، ج٦، يناير ٢٠١٨

29) دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة

المؤلف: شيماء عبد العزيز الدالي **الناشر:** كلية التربية بجامعة طنطا **٢٠١٨**

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة معرفة عينة من أرباب الأسر ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها والمنظمات الأهلية، ودرجة استفادتهم منها ورضاهم عنها ومعوقات استفادتهم منها، ودور هذه البرامج في إشباع حاجات الأسر الفقيرة، وهدفت أيضًا إلى التعرف على دور برامج الحماية الاجتماعية في تحقيق هدف الاستحقاق للأسر المستهدفة من برنامج تكافل وكرامة، والتعرف على التحديات التي تواجه تفعيل هذه البرامج عن الأهداف المنوطة بها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تبين معنوية العلاقة بين متغيري: الحالة المهنية، والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين معرفتهم برامج الحماية الاجتماعية الحكومية. بينما كانت العلاقة معنوية بين متغيرات: الدخل الشهري، وحجم الحيازة الزراعية، وإجمالي الإنفاق الشهري، والحالة التعليمية، وبين استفادتهم من هذه البرامج الحكومية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- يجب على القطاع العام الاهتمام بوضع خطط تزيد من تمكين أفراد المجتمع من الانخراط في العمل الاجتماعي التنموي مستخدمًا آليات وأساليب علمية يسهل تطبيقها حسب موارد كل مجتمع.

المصدر: مجلة كلية التربية، مج٧١، ع٣، يوليو ٢٠١٨

30) سياسات حماية الأسرة والعدالة الاجتماعية: رؤية مستقبلية "الطريق إلى استراتيجية ٢٠٣٠" [المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (٢٠١٠ - ٢٠١٥): الطريق إلى ٢٠٣٠

المؤلف: إنعام عبد الجواد | **الناشر:** المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية | **٢٠١٨**

المستخلص: رغم محاولات الحكومة لتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال عدد من القرارات الاقتصادية، فإن ما أتيح من بيانات ونتائج الدراسات والمسوح والتقارير العلمية التي أجريت حول الفقر والبطالة في مصر في السنوات الخمس الأخيرة ما تزال مرتفعة مقارنة بالوضع ما قبل الثورتين، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، في إطار المسح الشامل للمجتمع المصري بالمرحلة الثالثة، والوقوف على سياسات حماية الأسرة خلال هذه الفترة، وتقديم رؤى مستقبلية حول هذه السياسات أكثر عدالةً ودعمًا لحقوق الفاعلين فيها، لما يمكن أن تساعد في الوصول إلى أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعاني شبكات الأمان الاجتماعي من الافتقاد إلى رؤية واضحة لاستهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، فكثيرًا ما يلاحظ أن فئات غير مستحقة لهذا البرنامج أو ذاك، بالإضافة إلى تشتت الجهات والمؤسسات المسؤولة عن المساعدة في صور أو جزئيات منفردة لا يجمعها تصور واضح.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- أن تنطلق هذه الرؤى من منظور شامل ومتكامل، فالحماية الاجتماعية للأسرة لن تنفصل عن الحماية الاجتماعية للمجتمع ككل، مع التركيز على البعد الاجتماعي الإنساني لعملية التنمية الاجتماعية، والتي تجعل هذه السياسات الإنسان محورها، وتتيح الفرص الحياتية أمام كل المواطنين، بما يعزز من قدراتهم وإمكاناتهم من أجل حياة أفضل.

المصدر: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

القاعـدة القوميـة للدراسـات

قائمـــة ببليوجرافيـــة

كشّاف المؤلّف

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١	أيمن خليفة جاد محمد	١، ٧
٢	إبراهيم صبري أحمد حسين	٣
٣	أحلام فرج عليان عبد المنعم	٨، ١٣
٤	أسماء جمال عبد اللاه أبو زيد	٢٨
٥	آمال ضيف بسيوني	١٥
٦	إنعام عبد الجواد	٣٠
٧	جمال محمد محمد إسماعيل	٢
٨	حمادة رجب مسلم عثمان	٩
٩	دينا مفيد حسن	١٨
١٠	سناء محمد زهران عمر	٢١
١١	شيماء عبد العزيز الدالي	٢٩
١٢	صباح حسن	١٤
١٣	صندوق النقد العربي	٢٥
١٤	عبد النبي أحمد عواد	٢٤
١٥	عصام بدري أحمد محمد	١٧
١٦	عماد محمد محمد عبد السلام	٤

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١٧	فاتن أحمد الحناوي	١٨
١٨	فاطمة محمود حسن	٥
١٩	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	١٩
٢٠	محمد أحمد محمود عبد الرحيم	١٠
٢١	محمد سيد عدلي	١١
٢٢	محمد عبد الهادي رمضان فاضل	٦
٢٣	مخلص رمضان محمد بليح	١٢
٢٤	منار محمود راشد	٢٠
٢٥	منظمة العمل العربية	٢٢
٢٦	مها محمد زكي علي	١٦
٢٧	ندى جمال شديد	١٨
٢٨	نهلة محمد مصطفى جندية	٢٣
٢٩	نورا عطية كامل رشوان	٢٧
٣٠	نيفين عبد المنعم محمد إبراهيم	٢٦

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg